«أمنيستي» تصرّ على استنطاق العسكر

وفد «أمنيستي»

■ جدّدت أمس «منظمة العفو الدولية» مطالبتها بلقاء ضباط في الجيش ومسؤولين بوزارة الدفاع الوطني في محاولة لاستجلاء ما غاب عنها من حقائق حول عدة ملفات تتعلق بالمفقودين وانتهاكات حقوق الإنسان المسجلة خلال سنوات الأزمة، حيث أكد "روجي كلارك" رئيس البعثة التي تقوم بزيارة إلى الجزائر تدوم أسبوعين، أن منظمة "أمنيستي" ستركز في لقاءاتها المنتظرة على مبدإ اللاعقاب ضد عدد من أفراد قوات الأمن والجيش والميليشيات الموالية التي ارتكبت على حد قوله عدة «جرائم وانتهاكات». وشدد المتحدث في ندوة صحافية عقدها بالعاصمة، على ضرورة معرفة نظام العدالة العسكرية من خلال التركيز على بعض القضايا والمحاكمات، مشيرا إلى أنه من السابق لأوانه الحديث عن وجود تطور لوضعية حقوق الإنسان في الجزائر.

البقية ص3

بينما تراسل عائلات المفقودين بوتفليقة

«أمنيستي» تصرّ على استنطاق العسكر

بقية ص1

● بعثة "أمنيستي" تعتزم أيضا عقد لقاءات وجلسات عمل مع أعضاء لجنة "يسعد" للتحقيق في أزمة منطقة القبائل، ومختلف الجمعيات الحقوقية والمنظمات غير الحكومية وعائلات المفقودين وضحايا الأزمة الوطنية إضافة إلى فاروق قسنطيني رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان وكذا ممثلين عن وزارات الداخلية العدلة والتربية الوطنية.

كل هذه اللقاءات تأتي لتعكس من دون شك وجود رغبة لتدارك الغياب المسجل منذ نوفمبر 2000 قبل إعداد أي تقرير قد ينطوي على معلومات خاطئة ومزايدات من النوع الذي كانت تنشرها دوريا بين سنتي 2001 و2002 "...

روجي كلارك" ذكّر الحكومة الجزائرية بأنها وقّعت بمحض إرادتها جميع المواثيق الدولية المتعلقة بحماية وترقية حقوق الإنسان، الأمر الذي يتطلب منها - حسبه - تقديم كافة التسهيلات لبعثة المنظمة الدولية، وأوضح المتحدث أن "أمنيستي" وعلى عكس ما يروج له، ليست لديها أية مواقف مسبقة عن الأوضاع في الجزائر، وللتدليل على ذلك قال بأنه على علم بالإصلاحات التي حاولت الحكومة إحداثها على مستوى جهاز العدالة. مشيرا، مقابل ذلك إلى أن المهم يبقى في تطبيق هذه الإصلاحات على أرض الواقع.

وينتظر أن تعقد بعثة "روجي كلارك" يوم 27 فيفري الجاري لقاء صحافيا آخر يكون بمثابة حوصلة عامة لمجمل اللقاءات والجلسات والنتائج المتوصل إليها، مما سيعطي ابتداءً من ذلك التاريخ التوجه العام للتقرير المقرر إعداده، سواء بالإبقاء على اللهجة المتشددة اتجاه الجزائر كالعادة، أو بالتخفيف من حدتها وبالتالي رفع قليل من الضغط الممارس على السلطة والذي وصل في شهر أكتوبر الماضي إلى حد مطالبة البرلمان الأوروبي برفض المصادقة على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بحجة الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان في الجزائر.

وبالموازاة مع زيارة ممثلين عن منظمة العفو الدولية للجزائر، توجّهت أمس مجموعة من عائلات المفقودين برسالة خطية للرئيس بوتفليقة تدعو فيها إلى ضرورة إيجاد حل عاجل للملف العالق منذ سنوات من خلال إطلاق سراح الأحياء من دون قيد أوشرط على حد قولها، والكشف عن أماكن الأموات والسماح لذويهم بإعادة دفنهم وكذا التكفل بوضعية العائلات اجتماعيا ونفسيا.

مروان بلطرش

جريدة "الرأي" ليوم الخميس 2003/02/20